

بقلم:

نسرين الشيخ

المديرة التنفيذية

ومؤسسة منظمة

Empowerment

Collective

الثمن الحقيقي لعملياتنا الشرائية:

كيف تُغذي الثقافة الاستهلاكية الرّق المعاصر

الرّق المعاصر جزء لا يتجزّأ من سلاسل التوريد

في صناعة الملابس العالمية، ما بين المواد الخام

والتصنيع والتغليف والتوصيل. لقد تضاعف

حجم صناعة الملابس في آخر ١٥ عامًا فقط، وهذا

يرجع جزئيًا إلى الطلب على الموضة السريعة.

يواجه العاملون في صناعة الملابس، المغمورون في

أعماق سلاسل التوريد، ظروف عمل استغلالية،

تشمل العمل الإجباري والاستعباد من أجل رد

الديون. نسرين الشيخ هي إحدى الناجيات من

عمالة الأطفال والزواج القسري، وهي قائدة في

الحركة التي تهدف إلى القضاء على الرّق المعاصر.

تكشف لنا نسرين في هذا المقال الحقيقة المّرة

وراء الثقافة الاستهلاكية، وتكشف عن الثمن

البشري الذي نختار غالبًا أن نتغافل عنه. وبينما

توضّح نسرين الطبيعة المتداخلة للعولمة، فإنها

تمنحنا أملًا بأن الشفافية في سلاسل التوريد

والتشريع الحكومي الصارم والمشاركة الهادفة

من الشركات يمكنها أن تغيّر القطاعات القائمة

على استغلال العاملين تغيّرًا جذريًا وتقضي على

التناقض الإدراكي عند المستهلكين.

بصفتي إحدى الناجيات من الرّق المعاصر، إذ فُزرت من الزواج

القسري وعمالة الأطفال، فإنني قد سلكت على مدار العقَد

الماضي طريقًا طويلة نحو توعية العامة بشأن هذه القضايا،

ونحو التعاون المباشر مع ضحاياها. وأنا على دراية تامة بأن

للأنظمة الراسخة والسلوكيات المجتمعية في مكان ما من العالم

تأثيرًا مباشرًا على المجتمعات في مكان آخر. وأرى أن المستهلك

الأعمى هو العامل الرئيسي للارتفاع المتسارع في أعداد ضحايا

الرّق المعاصر، وهذا هو محور تركيز هذا التقرير.

وُلدتُ في قرية نائية على الحدود بين الهند ونيبال، حيث لم

تُسجَل ولادتي، كما هو الحال في معظم حالات الولادة هناك.

وخلال نشأتي، شهدت أختي وفتيات عديدات يُجبرن على الزواج

وهنّ قاصرات. ورغم أن معظم الناس يتفقون على أن هذا

التصرّف ينافي الضمير، قلّة قليلة فقط هم من يدركون ارتباطه

بالاستهلاكية. فإجبار القاصرات على الزواج هو وسيلة للإبقاء

على عمالة السخرة في البلاد التي تباع عمالة رخيصة إلى شركات

التصدير الأجنبية.

هذا لأن الزواج القسري يُعد وسيلة للسيطرة؛ فهو يحرم الفتيات

من التعليم وفرص العيش، ما يجعلهنّ أكثر عرضة للعمل

القسري الاستغلالي. وهو يدعم أيضًا دوران عجلة الفقر والرّق

المعاصر بين الأجيال المتعاقبة، لأن الأطفال الذين يولدون في

هذه الظروف يكونون أكثر عرضة لتقييد حرياتهم وحقوقهم

وخياراتهم بطريقة مماثلة. عرفْتُ وأنا فتاة صغيرة أنني سأكون

الضحية التالية، لذلك قرّرت الفرار من قريتي إلى مدينة كاتماندو

على أمل العثور على حياة أفضل.

وفي مدينة كاتماندو، تعرّضْتُ لاستغلال في عمالة الأطفال

الإجبارية ووقعتُ فريسة للتنظيم الضخم لمنشآت العمل التي

تستغل العمّال في الأحياء العشوائية داخل المدينة. وهناك

أدركْتُ أن طفولتي وطفولة الآلاف غيري، قد استبدلت بالمعاناة

التامة وسوء التغذية والتسمّم الصناعي على نطاق لا يمكن

للمستهلك العادي أن يتصوّره. لقد كنت أعمل ما بين ١٢ و١٥

ساعة في اليوم في منشأة لصناعة النسيج تستغل العمّال، وكنت

أتقاضى أقلّ ممّا يعادل دولارين أمريكيّين مقابل كل نوبة عمل

شاقّة- بشرط الانتهاء من صنّع مئات الملابس المطلوبة مني.

لقد كنت أتناول طعامي وأنا م وأسخدم الحّمّام في ورشة عمل

استغلالية بحجم زنزانة في سجن. وأتذك، كنت أوقف من صميم

قلبي أن الناس لم يكونوا ليشترّوا تلك المنتجات إذا عرفوا حقًا

ما هو مصدرها وكيفية صنعها.

بعدما تحرّرتُ من الاستغلال، قَدِمْتُ إلى أمريكا وذهبتُ إلى متجر

متعدّد الفروع لأول مرة في حياتي. تجوّلتُ بين الممرّات في دھول

وأنا أنظر إلى آلاف المنتجات المتاحة للشراء في مكان واحد. لم

أجرب من قبلُ مثل هذا المستوى من الفخامة والرّاحة، ولكن

كان من المربح أن أربطه بالطريقة التي من المرجح أن تكون

قد صُنعت بها هذه المنتجات على أرض الواقع. عندما نظرتُ

إلى المنتجات الاستهلاكية التي لا تُحصى وأنا أتنقّل من ممرّ

إلى آخر، لم أستطع منع نفسي من رؤية وجوه الأطفال في كل

منتج منها، وحياة الرجال والنساء التي أفسدها الفقر وظروف

العمل غير الإنسانية والاستغلال الذي لا يمكن تصوّره. لقد رأيتُ

المعاناة تُنسج في كل خيط بالملابس، وتنعكس على كل أسطح

المتجر. وفي تلك الليلة، بكيتُ من الألم والحسرة على هذا العالم.

لدى الشركات سلاسل توريد عالمية متزايدة التعقيد تفتقر إلى

الشفافية فيما يتعلق بالعاملين وبظروف العمل. وهذا يخدم

مصالحهم في معظم الأحيان؛ إذ يمكن للشركات أن تتغافل

وتتجنّب الإصلاح وتواصل تفضيل الربح على الناس، بالامتناع

عن التعامل بطريقة هادفة مع مخاطر الرّق المعاصر. والحقيقة

المؤسفة في معظم الشركات أنهم إذا بحثوا بجديّة كافية عن

استغلال العمّال - هذا إن هم حاولوا البحث عنه في المقام الأول

- فإنهم سيصلون إليه.

في حين أنه ينبغي على الشركات أن تتحمّل مسؤولية خلوّ

سلاسل التوريد لديها من الرّق المعاصر، فإن للحكومات أيضًا

دورًا في محاسبة الشركات وتوفير بيئة تعامل متكافئة لاقتصادنا

العالمي. وهذا الدور يتضمّن التأكّد من أن الشركات والحكومات

تتقصّى بجديّة عن العمل الإجباري في سلاسل التوريد.

وفي حين أن بعض الحكومات حول العالم أخذت تتحمّل تلك

المسؤولية، ما زالت هناك ثغرات خطيرة في التشريع يمكن

للشركات استغلالها. على سبيل المثال، كشف بحث أجرته

منظمة ووك فري أن معظم الشركات تستسلم

لأبسط العقبات فتتقاعس حتى عن رفع التقارير عن الإجراءات

الرادعة التي تتخذها.

وقد نتج عن هذا عقود ظلّت فيها المسؤولية الاجتماعية مجرد

مسؤولية تطوعية تختار الشركات تحمّلها دون إلزام، وتشريعات

للإبلاغ عن الرّق المعاصر لا تتضمن العقوبة على عدم الامتثال،

وحملات من التضليل الأخضر التي يمكنها أن تُقنع أدهى

المستهلكين بأنهم يتصرفون على نحو أخلاقي.

إنّ عملية سنّ سياسة للتعامل مع الرّق المعاصر ستظل دائمًا

عملية عاجزة، ما دامت تتجاهل الترابط بين المشاكل وبين

الهيكل والأنظمة والسلوكيات الأشمل. وغالبًا ما سيحول التركيز

على المشاكل فرّادي بيننا وبين التوفّل إلى حلول، وسيبوم هذا

الحال لعقود قادمة. إن الرّق المعاصر يزدهر في الظلال والظلام،

وعند كتمان الحق، وفي الأجزاء الخفية من مجتمعتنا العالمي

التي يمنعها قُبْحها أو فظاعتها من الخروج إلى النور. ومع ذلك،

فإن إظهار الحقيقة هو الحلّ.

إننا نحتاج إلى شفافية جذرية في سلاسل التوريد، وإلى مشاركة

هادفة غير قابلة للتفاوض من جميع الشركات. ونحتاج إلى

تشريع بشأن الرّق المعاصر يُلزم بحماية جميع العاملين في

سلاسل التوريد، ويحمّل الشركات المسؤولية عن الانتهاكات

والتقاعس، ولا يتجاهل أحدًا في رحلة السعي وراء تحقيق اقتصاد

عالمي مزدهر.

لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات هادفة ولتجديد العهد، من أجل

٥٠ مليون شخص يعيشون الرّق المعاصر حول العالم. هذه

قصة حياتي، وهذه رسالتي في الحياة.

راجع الصفحة ١٧٨ "تطريزاتُ محاكاة بخيوط الرق"، للاطلاع على مناقشة

أوسع حول هذه القضية، والتوصيات المتعلقة بالتدخّل الحكومي.

كاندلا، الهند،

أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢.

عاملة تُقرّر سراويل الجينز حسب

درجتها في مصنع منسوجات.

تؤثر صناعة الملابس في العديد

من القضايا. فالاستهلاك المفرط

والكميات الكبيرة من نفايات

الملابس تحفّز تغيّر المناخ،

مع نقشي الاستغلال في هذه

الصناعة ذات الوتيرة السريعة.

حقوق الصورة: براشانت

فيشفاناثان/بلومبيرج عبر موقع

Getty Images.